

## الفصل الثاني

### الدولة، الأمن والتنمية

#### أولاً: الدولة والموروث التاريخي

من الضروري قبل تحليل الديناميات العميقة التي تدفع نحو ظاهرة السلبية الاجتماعية التي يُبديها المجتمع تجاه الدولة، فتؤثر بالغ التأثير في عملية تكوّن السياسة والمجال السياسي، أو تدخّل في جملة العوائق التي تنتصب أمام تكوين الدولة...، أن نفكّر في دور الدولة السلبية تجاه نفسها، أي في سياساتها التي تفرض بها على نفسها قيوداً فتَحْكُمُ عليها بالمراوحة عند نقطة الصفر من حركتها. لن نكرّر هنا ما كتبناه في هذا الموضوع في الفصل السابق، وإنما سنركز بالأساس على مسؤولية نخب الدولة في تلك المراوحة: على ترددها، وعلى غياب رؤية سياسية واجتماعية لديها لبناء الدولة.

على الرغم من حال التأخر التي يبرز فيها الوطن العربي وتزيد من مستوى الفجوة التي تفصله عن العالم المعاصر وعن حركة التقدم وإيقاعها المتسارع في هذا العالم؛ وعلى الرغم من تعاظم حجم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تضغط على الحياة والاستقرار فيه، سيكون ضرباً من العدمية السياسية أن يقال إن الدولة لم تنهض بأي دور تحديثي في البلاد العربية منذ الاستقلال، وإنها لا تعدو أن تكون استمراراً للدولة السلطانية مخلوطة مع بعض أصباغ دولة الاحتلال<sup>(١)</sup>. إن الجيل الذي عاش العقود الخمسة الأخيرة

---

(١) يذهب عبد الله المروني عكس هذا الاتجاه حين يقول: «ليست الدولة الحديثة في البلاد العربية الإسلامية نسخة باهتة للدولة السلطانية... إنما هي نتيجة عمليتين مزدوجتين: عملية التطور»

على الأقل - حتى لا نتحدث عن الشيوخ - يستطيع أن يعاين الفروق بين أوضاع اليوم (على أوزارها) وبين أوضاع الأمس، والمؤشرات الكمية لحركة النمو تقطع بذلك أيضاً. وسواء تعلّق الأمر بنشر التعليم وإدماج البوادي والأرياف في النظام الاقتصادي والاجتماعي، أو بتوسيع النظام الصحي والضمان الاجتماعي، أو بشق الطرق ومدّ شبكات المياه والكهرباء، أو بتحسين الزراعة وزيادة المنشآت الصناعية، أو بتنمية موارد الدولة، أو ببناء قوتها الدفاعية لحماية الأمن والسيادة، أو بتحسين مستوى المعيشة... إلخ، فإن مكتسبات عديدة تحققت في نصف قرنٍ الأخير بحيث لا تقبل الإنكار حتى وإن لم تكن في مستوى التوقع وانتظارات الرأي العام.

ينطبق هذا على الدول التي قامت فيها أنظمة راديكالية ونخب ثورية وعلى الدول التي قامت فيها أنظمة ونخب محافظة، مَنْ كان منها في حالة عداء - واشتباك - مع الغرب الإمبريالي وَمَنْ كان منها في حالة وفاق أو تحالف معه. لم تكن جميعها على الدرجة ذاتها من الإنجاز: كانت متفاوتة، بل كان التفاوت بينها أحياناً على درجة كبيرة. ولم يكن سببه سياسياً دائماً، أي مرتبطاً بنوع النخبة السياسية الحاكمة ونمط توجهاتها وخياراتها، وإنما كان يعود - في الأعمّ الأغلب - إلى التفاوت بينها في الإمكانيات والموارد. وهو ما تبين أكثر مع الطفرة النفطية وفوائض الأموال الناجمة عنها وما سمحت به من إمكانات غير مسبوقة في مجال التنمية.

غير أن هذا النمط من التحديث الذي أقدمت عليه النخب العربية، بتفاوتٍ بينها في الإرادة وفي الحصيلة، ما كان يكفي كي تقوم دولةٌ حديثة ومجتمعٌ حديث لأنه من الجوانب المادية الاقتصادية والخدمية ولم يتناول غيرها من البنى السياسية والاجتماعية والثقافية. لا مِرَاء في أنه وفّر بعضاً من أسس التقدّم الاجتماعي، لكن ذلك لا يعني شيئاً إن بقيت البنى السياسية والاجتماعية متكلّسة، تُعيد إنتاج نفسها باستمرار وتطرح في كلّ أزمةٍ سياسية مشكلاتها التي لا تنتهي. لقد أنتج حصيلَةُ ذلك التحديث المادي شوهاء وأحياناً كارثية: التعايش بين نظام اجتماعي عشائري - مثلاً - وبين نمط اقتصادي

= الطبيعي الذي أورثها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية، وعملية إصلاح غيرت شيئاً من التراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج وسائل مستحدثة... ٤٠. انظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط ٢ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

استهلاكي من النوع السائد في أكثر مجتمعات الغرب تطوراً! أو التعايش بين النظام الطائفي القروسطي وبين الأفكار السياسية الحديثة عن الحرية والمواطنة (وكان المواطنة ليست هي تقويض الولاءات الطائفية)! وهكذا ظلت الحداثة تمنح القشور كطلاء خارجي لبناء متهاك فيما بقي البناء قائماً على أساسات تتآكل من فرط ثقافتها مع الزمن وتتأقصر قدرتها على مقاومة أحكام ذلك الزمن. ظل المجتمع عصبياً وهو يزقل في نمط الاستهلاك الحديث؛ وظلت السياسة محكومة بثقافة الراعي والرعية، وظل التمثيل السياسي (النيابي) تمثيلاً طائفيّاً أو قبليّاً، وتوزيع السلطة مُخاصَصَةً بين العصبية... وظلت الدولة حصّة مخصصة للعسكر أو لشيوخ القبائل والعشائر أو لزعماء الطوائف!

نبّه عبد الله العروي، منذ أربعين عاماً، إلى هذه المفارقة التي قامت عليها تجربة التحديث في الوطن العربي: إلى تحديث البنى المادية المترافق مع إعادة إنتاج التقليد في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية<sup>(٢)</sup>. ها نحن نرى نتائج هذه السياسات الخاطئة للنخب العربية في عودة الموروث إلى مسرح الأحداث وفرضه جدول أعماله الخاص على السياسة والاجتماع والثقافة، وعجز الدولة عن تقديم جواب عن الأسئلة والتحديات التي بات يطرحها على وجودها نفسه! ماذا نسقي العودة المخيفة للعصبيّات الأهلية التقليدية (الطوائف، العشائر، الأقوام، المذاهب...) إلى مسرح الحياة السياسية وتراجع كل مظاهر الحداثة الاجتماعية (مؤسسات التمثيل الشعبي: النقابي، الحزبي، الاجتماعي...) أو صيرورتها أدوات تحت تصرف تلك العصبيّات؟ ماذا نسمي صعود الحركات الأصولية المتطرفة الرافضة لكل قيم العصر وانحسار الفكر الإسلامي الاجتهادي والإصلاحي<sup>(٣)</sup>؟ إن ذلك كلّهُ ثمرة مُرّة لسياسات تجاهلت مشروع التحديث السياسي والثورة الثقافية وإعادة صوغ النظام الاجتماعي على مقتضى حديث، وآثرت مغاللة التقليد ومداهنة قواه الاجتماعية والثقافية والتمكين له في مؤسسات الدولة وفي المجتمع.

نحن هنا لا نؤاخذ النخب على عدم تبنيها العنف في مواجهة التقليد،

---

(٢) انظر بالأخص كتابه: عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي (بيروت: دار الحقيقة،

١٩٧٣).

(٣) انظر رأينا مفصلاً في: عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١).

لأننا لسنا من المدرسة السياسية والأيدولوجية التي تعتنق هذه العقيدة القائلة، ولأننا لا نرى في ذلك العنف إلا سبباً متجدداً لتوليد المزيد من التمسك بالتقليد والتقوقع والتشترق على الذات<sup>(٤)</sup>، وإنما نؤاخذها على التردد المزمّن في رسم الحدود الفاصلة بين نظام الدولة وبين النظام الأهلي العصبوي، بين السياسي والديني، على نحو يمنع الاختلاط أولاً، مثلما نؤاخذها على التلكؤ في فتح الباب أمام تشريعات للأسس التي تسمح بتحقيق اندماج اجتماعي حقيقي تذوب فيه العصبيات وتلتقي فيه أدوارها كبنى ومؤسسات سياسية أو قابلة لأن تكون سياسية ثانياً. أما حسم العلاقة بين الديني والسياسي، فنفهمه بمعناه السياسي والدستوري والثقافي لا بمعناه الأمني الذي أذمنت عليه سياسات تلك النخب. ولسنا نقصد بهذا النوع من الحسم منع الحركات السياسية - التي تستلهم المثال الديني الإسلامي - من العمل السياسي، بل تشجيعها على الاندماج في الحياة السياسية ولكن بوصفها أحزاباً سياسية لا أحزاباً أو جماعات دينية، لأن ذلك الاندماج وحده يؤسّس لتحوّلها إلى حركات واقعية<sup>(٥)</sup> وينزع مبرّر اللجوء إلى العنف: الذي يلازم عادةً الشعور بالعزل والإقصاء.

إن رسم الحدود الذي ندعو إليه يكون بالقانون وبالسياسة وفيهما، أي من خلال إجراءات تُعَادَلُ في قيمتها ثورة أو تغييراً اجتماعياً وسياسياً شاملاً على الرغم مما قد يبدو عليها من تواضع. إن تشريع قوانين انتخابية عصرية لا تسمح بوضع أطر للتمثيل العصبوي في مؤسسات الدولة أو تراعي محاصصة أهلية؛ ووضع قوانين للأحزاب لا تعترف إلا بقواعد التمثيل السياسي للمواطنين فيها بمعزل عن الانتماء الديني والطائفي والعِرقي والقبلي؛ ووضع سياسة تعليمية وطنية وعصرية لإنتاج مواطنين متعلمين ولاؤهم للوطن لا لعصبية أو جماعة مُغلقة؛ وإخراج الدين - كملكية جماعية للشعب والأمة - من المنازعة السياسية وعدم التلاعب به لا من قِبَل السلطة ولا من قِبَل أية جماعة من المجتمع... ستكون جميعها إجراءات عجيبة بتسريع وتأثر الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ وهُما معاً معاً لا غنى عنه من أجل قيام الدولة الحديثة.

(٤) انظر رأينا مفصلاً في: عبد الإله بلقزيز، العنف والديمقراطية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

(٥) انظر: المصدر نفسه.

على النخب الحاكمة أن تدرك أن أقصر طريق إلى إضعاف الدولة هو فتح هذه الدولة على العصبية والفقهاء أو فتحها النار عليهم! إنها في غير حاجة إلى تملق العصبية ورجال الدين كي يستقر لها حال. وهي قطعاً في غير حاجة إلى استعداد هؤلاء وأولئك للهدف نفسه. إنها، باختصار، في حاجة إلى بناء دولة، والدولة شيء والعصبية والدين شيء آخر.

## ثانياً: نقد الدولة من أجل الدولة

يأتي على الناس حين من الدهر لا يشغلهم شاغل أكثر من صب غضبهم على الدولة وتحميلها أوزار أوضاعهم الاجتماعية والحياتية: ما كان منها ذا صلة بها وبسياساتها أو ما لم يكن منه شبهة صلة لها به. إذا ساءت أحوالهم المعيشية، فالدولة مسؤولة. إذا انسدت سبل الحصول على العمل، فللدولة يد في الأمر. إذا رآموا حريات أكثر ولم يبلغوها، كانت الدولة سبباً في ذلك. وتتعدد القرائن لديهم على أن الدولة تقف وراء المصائب كلها التي تصيبهم في الحياة اليومية. ثم لا يلبث هؤلاء أنفسهم، الذين يتولاهم برز بالدولة وحيث شديداً، أن ينصرفوا إلى التعبير عن حاجتهم إلى تلك الدولة في أثناء اكتشافهم فيها الكلفة الباهظة للفراغ الذي ينجم عن غيابها أو عن كثرة أدوارها، فيكثر من الطلب عليها. ذلك مثلاً ما يحصل في حال تدفور الأمن الاجتماعي وارتفاع معدل المخافة عند الناس على ممتلكاتهم وأمنهم. وذلك ما يحصل حين يصل التأزم السياسي في بلد إلى انقسام اجتماعي فإلى اقتتال أهلي، أو حين يتعرض وطن للاستباحة الخارجية أو لخطر تلك الاستباحة. حينها، تتحول الدولة إلى أم حاضنة أو إلى معشوقة يتولاه بها أو إلى حرم سياسي يتلازم معناه مع حرمة الوجود الإنساني نفسه.

لا ينتمي هذا التناقض في المشاعر تجاه الدولة إلى مزاج مضطرب لدى الأفراد والجماعات في المجتمع العربي، وفي أي مجتمع في الكون، وإنما هو يعبر عن شخصية الدولة نفسها وعمّا تحمله وظائفها من أوجه تناقض تكون ملازمة لها، وخاصة في المجتمعات التي لم يستقر فيها تماماً معنى الدولة في الوعي الجماعي، ولا هي استقرت على القواعد التي تقوم عليها الدولة بمعناها الصحيح. فحين ينتقدها الناس أو يعترضون على سياسات السلطة فيها ويحملونها مسؤولية أوضاعهم، فهم لا يجانبون الصواب دائماً. فقد يكون

سوء الوضع الاقتصادي - الاجتماعي من سوء التخطيط والسياسة العامة، أو من تفشي الفساد وهذر المال العام وعدم التوازن في السياسة الإنمائية، أو من سوء السياسة الضريبية ومن سياسة الأجور الثابتة، أو من الاستدانة المفرطة ومُستَجَرَّاتِها على إدارة الموارد وعلى التنمية، أو من غير تلك من الأسباب الاقتصادية الأخرى. وقد تكون محنة الحرية حاصل سياسات التقييد والتسلط ومصادرة السياسة وإرادة فرض الرأي الواحد. على أن الدولة قد لا تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ضَعْف أو فقر الموارد الطبيعية والمالية، أو عن الفجوة بين الموارد والسكان، أو عن الجفاف، أو عن شح الثروة المائية... إلخ، كما قد لا تكون مسؤولة عن عدم التجاوب مع مطالب تَدْخُلُ في نطاق حريات لا يقبلها المجتمع ونظام القيم (الحرية الجنسية، حرية الاعتقاد بغير عقيدة المجتمع...) لأنها تدخل في نطاق محظورات السلطان الاجتماعي والديني وليس في نطاق ممنوعات السلطان السياسي فحسب. وهنا فقط يبدو نقد الدولة والاعتراض عليها غير ذي موضوع، أو يَجِيذُ عن مَحَجَّة الموضوعية.

وراء هذا النقد الحاد للدولة على نقص الشعور بالمسؤولية لديها عن أقوات الناس ومعاشهم وحررياتهم وحقوقهم في العمل والمساكن والتعلم؛ ووراء نقد الفساد في أجهزتها وسياساتها، طلب - ضمنى أو صريح - على الدولة وعلى أدوارها حتى وإن اتخذ شكل تشنيع حاد عليها. إذ لا يُلقَى العاقل عن العمل مسؤولية تَبْطُلُهُ على الدولة، ولا يُلقَى ذو الدخل المحدود مسؤولية عوزه عليها، إلا متى كان هذا وذاك مِمَّن يقرّ في أنفسهم بأن الدولة ربُّ عمل (أو ذات وظائف اجتماعية - اقتصادية). ولا يتهمها المعارض السياسي بأنها منحازة إلى طبقة اجتماعية دون أخرى إلا متى قرّر في نفسه أن الدولة بطبيعتها دولة المجموع الاجتماعي التي تعلو على التمايزات وتمارس التمثيل السياسي والاجتماعي بكل تجرُّدٍ وحياد. ثم إن أحداً لا يتهمها بالتسلط والقهر والخياف إلا متى وُطِنَ في نفسه أن الدولة الحق هي الدولة العادلة: دولة القانون والمساواة والحقوق الديمقراطية. خُلِفَ النقد، إذن، تسليم بما للدولة من وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتسليم بالحاجة إلى الدولة من أجل النهوض بهذه الوظائف. يدور الخلاف فقط حول أسلوب إدارة الدولة ومضمون تلك الإدارة، لا على مبدأ قيامها بها. هذا نوع من النقد للدولة من أجل الدولة، أو قل من أجل الدفاع عن الحاجة إلى الدولة.

### ثالثاً: نقد الدولة من أجل نقضها!

ثمة نقد آخر للدولة مختلف في المنطلقات والأهداف. يقدم هذا النقد نفسه باسم الدفاع عن الحرية والتمسك بها مبدأً غير قابل للمصادرة أو المساومة: الحرية في التملك وفي التصرف دون قيود من الدولة. لكن هذا التمسك بمبدأ الحرية في وجه الدولة لا يكفي بالرغبة في إرغام الدولة على التسليم به وإحاطته بالحُرمة والضمانات، وإنما هو يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير: إلى تقييد حرية الدولة نفسها، أو قل إلى التعبير عن الرغبة في إبطالها لبعض وظائفها أو التخلي عنها. لا تقوم حرية الأفراد والجماعات - بمقتضى هذه المقالة - إلا بتحجيم دور الدولة<sup>(٦)</sup>. إذا كان النقد الأول للدولة نقداً لها على تهاونها في النهوض بدورها الرعائي (دولة الرعاية الاجتماعية)، فإن النقد هذا - بالضد من الأول - يحاسبها على ذلك الدور الرعائي بالذات ويناهض تدخلاتها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، لأن الدولة التدخلية هي المسمار الأخير الذي يُدق في نعش مصالح قوى الاقتصاد الحر، أي لأن تلك التدخلية تتعارض مع مبدأ الحرية في التملك والتنافس بحسب هذا المذهب. وبهذا المقتضى، إذن، لا شأن للدولة بالتخطيط ووضع البرامج الاقتصادية، والتدخل في السوق والأسعار، ولا حق لها في التملك والاستثمار أو في احتكار قطاعات الإنتاج الكبرى وإخراج قطاعات الربح من المنافسة. بل لا شأن لها باحتكار التعليم والصحة والخدمات والبنى الأساسية؛ تكفيها الضرائب لتعظيم مواردها. فلتدع الاقتصاد والإنتاج لأهله، ولتنتهز بإصلاح القوانين والتشريعات والهياكل القديمة بما يسمح بتعظيم حرية الاستثمار وفرضه وبإطلاق المنافسة الحرة من قيودها.

هذا وجهة آخر من وجوه النقد الذي يتعرض له كيان الدولة وبعض أكثر وظائفه حيوية في المجتمع. تدعي هذه المقالة - في استعمالها العربي الراهن<sup>(٧)</sup> - أن مفهومها للدولة هذا هو عينه واقع الدولة في البلدان الغربية

---

(٦) تنهل هذه الفكرة مواردها من أطروحة جون ستيوارت ميل حول الحرية منظوراً إليها في صورة تحرر الفرد من سلطان الدولة ومن قيودها. انظر: John Stuart Mill, *On Liberty*, edited with an introduction by Gertrude Himmelfarb, Penguin Classics (Harmondsworth; Baltimore, MA: Penguin, 1974).

(٧) لابد من التنبيه إلى أن هذا الاستعمال ما زال حتى اليوم فقير الحجة ومليئاً بالمفارقات، ونكاد لا نجد خطاباً عربياً ليبرالياً حقيقياً يستعيد نصوص الليبرالية الغربية التأسيسية عند من يدافعون =

الليبرالية، وهو التمثيل الأمين لمعنى الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الحرية. ما لا يَقُولُه دعاءُ هذا الخيار أن الدول الغربية لم تنسحب من الاقتصاد ولم تتوقف عن أخذ البرامج الاجتماعية في صلب سياساتها، وأنها لا تبيع للخواص قطاعات الإنتاج الاستراتيجية، وأن تفويتها القطاعات العامة الأخرى يجري بمقتضى مبدأ الشفافية والمساواة في الفرص لا بمقتضى مبدأ القربى والاستزلام والشراكة في الفوائد من وراء حجاب. وما لا يَقُولُهُ هؤلاء أن الحرية الاقتصادية التي يدافعون عنها لا تكون - ولم تكن في تاريخ الغرب نفسه - إلا متلازمة مع نظام الحرية السياسية (= الديمقراطية)، فكيف يطالبون بالأولى ويحجمون عن المطالبة بالثانية إلا أن يكون إحجامهم قريئةً على رغبتهم في عدم وجود دولة مؤسسات تُراقبهم وتسايل أنماط تصرفاتهم في الثروة! والمفارقة أن الذين يُعزّون الدولة على فقدانها دورها الاقتصادي بأن لديها ضرائب - مباشرة وغير مباشرة - تؤمّن لها الموارد أكثرهم في جملة من يتملّصون من دفع الضرائب المستحقة أو في جملة من يتحايلون في حسابات الأرباح والمداخيل للتقليص من حجم «الخسارة» الضريبية!

بين مطالبة الدولة بالتدخل لتنمية البلاد وتحسين شروط العيش وصُنع الفرص والإقساط للناس في الحقوق ومكافحة الفساد وإطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وبين مطالبتها بالكفّ عن التدخل في الميدان الاقتصادي وفي حرية السوق وسلّم الأسعار، وبالكفّ عن تقييد المنافسة وحرية الاستثمار باسم حفظ التوازنات الاجتماعية، نحن أمام موقفين من الدولة على طرفي نقيض: موقف نقذ لها من فريق، وموقف نقض لها من فريق آخر.

### رابعاً: في احتكار الثروة والسلطة

من الذين يدافعون عن أطروحة تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي نَقَرُ يقول إن فوائد ذلك التخلي ليست تعود على الاقتصاد وحده، على حريته ونموّه دون كوابح، ولا على القوى الاقتصادية وقوى الرأسمال بخاصة، واتساع فرص الاستثمار والربح لديها، ولا حتى على مجتمع المستهلكين الذي

= عن هذه الفكرة، بل إن معظم من يدافعون عنها من الاقتصاديين العرب لا يفعلون في الواقع سوى نرداد صدى أيديولوجيا «اقتصاد السوق»، وهي ليست الفكر الليبرالي.

ستتوفر لديه حاجيات كانت محجوزة أو غير متاحة في حقبة سيطرة الدولة على الاقتصاد والإنتاج... إلخ، بل ستتخطى عوائدها ميدان الاقتصاد إلى الميدان السياسي، حيث سيكون إلتراجع هيمنتها الاقتصادية كبيراً أثر في تحكمها السياسي أيضاً، أو قلّ تحكمها في المجال السياسي. وسوف تتراجع - بالتالي - قدرتها على ذلك التحكم كي ينفصح المجال أمام تعاظم مطرد لسلطة المجتمع ولمساحة الحريات في الحياة السياسية...

لعلّ من حسنات هذه الأطروحة أنها تقيم ربطاً بين السياسة والاقتصاد، غير أن من سيئاتها أنها تقيّمه على نحو أشوه. إن الفرضية التأسيسية التي يقوم عليها موقفها في هذا الباب هي أن ما يعانيه مجال السياسة من حجب وضيق له في الاقتصاد ما يفسّره، وهذا الذي يفسّره ليس شيئاً آخر سوى العلاقة التالية: احتكار السياسة والسلطة ناجم - ومتأسس - على احتكار الثروة، وبصيغة أخرى: احتكار الثروة يقود بالضرورة إلى احتكار السلطة. هكذا تجرّب أيديولوجيا الليبرالية الطفيلية إضفاء مسحة «نضالية» على محاولتها سرقة الأملاك العامة، محاولة كسب قسم من النخب والعاملين في المجال العام - دفاعاً عن الحريات وعن الديمقراطية في وجه النظام التسلطي - وتزويده بفرضية زائفة عن الأساس التحتي (المزعوم) لظاهرة احتكار السلطة. وقد يوجّد - وقد وُجّد فعلاً - من يصدّق أن التقليل من سلطان الدولة على الاقتصاد مَعَبَّرٌ موضوعي نحو إضعاف سلطانها السياسي أو تحجيم المنزع التسلطي للنظام السياسي. وكان هؤلاء - بكل أسف - من جمهور سياسي وأيديولوجي آخر غير الجمهور الذي تنتمي إليه تلك القوى الطفيلية.

يمكننا وصف أطروحة هذه القوى عن التلازم بين احتكار السلطة واحتكار الثروة بأنه حقّ يراد به باطل. هو حقّ من دون ريب لأن التلازم ذاك قائم بقوة الأشياء وبحكم الصلة التي تُشَدُّ السياسة إلى الاقتصاد. لكنه باطل حين تعلنه قوة تملك السلطة وتدّعي أنها خارجها. لو أتى التعبير عن هذه العلاقة بين الاحتكاريين على لسان ممثلي الطبقة الوسطى أو القوى المنتجة (العُمالية مثلاً) لَأَسْتَقَامَ معناهُ وثَبَتَ صِدْقُهُ، أمّا أن تُرْتَلِّقَ فِتْنَةً أشبه ما تكون بـ «النومكلاتورا» الروسية: خرجت من أحشاء الدولة ونَهَبَتْ أملاكها وما فَيَثَّتْ تتحكّم بقرارها، فذلك هو البهتان بعينه!

لا بأس من بعض الإغضاء المؤقت (قلّ أيضاً المنهجية) عن الوظيفة

الأيدولوجية التي تكلِّها تلك القوى لعملية الربط بين احتكار الثروة واحتكار السلطة؛ ثم لا بأس من التسليم معها بصحة ذلك الاقتران بين الاحتكارين في حالتنا العربية، ومن التسليم (المنهجي) بأنها قوة اجتماعية خارج السلطة على ما تدَّعيه. لا بأس من ذلك كلُّه كي نفحص - على جهة المنطق والواقع - مقولتها. يترتب عن ذلك التسليم أكثر من سؤال:

أول سؤال (هو) حول الاقتران القائم بين الاحتكارين، أو - على وجه الدقة - حول علاقة التحديد (Détermination) في بنية الاقتران. يذهب خطاب هذه الليبرالية الطفيلية - في سعيه إلى تبرير شرعية تفكيك وظائف الدولة - إلى التشديد على أن احتكارها الثروة هو القاعدة التي عليها ينهض احتكارها للسلطة. لِنَقْلِبْ طرفي العلاقة فنجعل العامل المحدد (هو العامل) السياسي لا الاقتصادي فتساءل: أليس احتكار السلطة سبباً آخر لاحتكار الثروة؟ ألا تتولد الامتيازات وتنمو المصالح في سياق امتلاك السلطة واستعمالها والانتفاع من النفوذ السياسي؟ إنه كذلك في الدول التي تسيطر فيها نخبة لا تتمتع بالشرعية الديمقراطية والشعبية، والتي لا توجد فيها مؤسسات رقابية تنهض بدور الاحتساب على الحاكمين. تصبح السلطة في هذه الحال مغفراً نحو الثروة وليس العكس. ليسأل الطفيليون أنفسهم: كيف جمعوا ثروتهم ومن أين؟ أليس من الدولة؟ متى تكونوا كطبقات مالكة: قبل أن يتسلطوا على الدولة أم أثناء سلطانهم؟

هذه واحدة، الثانية أن التسليم بمعادلتهم يستدعي سؤالاً ثانياً يستطلع ما وراء - أو ما بعد - إمساكهم بمقاليد الثروة: أليس لانتقال الثروة من احتكار الدولة إلى احتكار طبقة جديدة ما يجعله مقدمة لاحتكار هذه الطبقة للسلطة مادام الاحتكار الأول يقود - في ما يصرِّحون به - إلى الاحتكار الثاني؟ ولعلنا نَحْسَبُ أن هذا ما إليه يَرْمُون حين يندفعون إلى الاستيلاء على الاقتصاد بالطرق والوسائل كافة. ماذا حدث في روسيا يلتسين ومصر السادات؟: خرجت فئات طفيلية مُترَفِّة من أحشاء الدولة والقطاع العام، بعد جولات وصولات في النهب العشوائي والمنظم أكل الأخضر واليابس من ممتلكات الشعب، ولم تتوقف عن طلب المزيد، فنُظِّمَتْ جماعاتها تنظيماً محكماً من أجل الضغط على مراكز القرار، ومارست الضغط عبر الصحافة التي اشترت أعلامها، وعبر نوابها الذين اشتروا أصوات الناس! ثم ما لبث أن جِيءَ برموزها إلى المراكز الحساسة في

السلطة كي تُشرف بنفسها على عملية بيع ما تبقى من أملاك عامة... إلى شركاتها!!!

بقي سؤال ثالث ذو طابع اعتراضى على خطاب القوى الطفيلية حول احتكار الدولة للاقتصاد: هل الثروة التي تسيطر عليها الدولة يملك طبقة ونخبة (حاكمة) أم يملك الشعب؟ إن أية طبقة حاكمة في الأرض، وأياً كانت درجة فسادها ونهبها، لا تقوى على نفي بديهة هي أن الثروة ثروة المجتمع والشعب وأنها تنتمي إلى الحق العام، وليست ثروة خاصة بها. الطفيليون وحدهم يجترئون على إسقاط ملكية الشعب لثروته حين يطالبون بعرضها للبيع (وحتى من دون مزاد علني!) وكأنها حقٌ محقق لهم!

لقد أطلقت أيدي القوى الطفيلية في ثروة المجتمع من غير حساب أو رذع. ومن المؤسف أن القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ظلت - تقليدياً - عينا رقيباً على الحقوق الاجتماعية وحرماتها، ولساناً نقدياً حاداً لكل أنماط الاستغلال والفساد الاقتصادي والمالي، والتي أحلت المسألة الاجتماعية ومسألة توزيع الثروة في قلب خياراتها البرنامجية، وهي قوى اليسار الاشتراكي، انصرفت عن هذه الأولوية وعن هذه المهمة إلى «النضال» من أجل الليبرالية السياسية! فكانت خير عون - وإن لم تحسب - لمن يتغنى بنهب ما تبقى مما يقبل النهب!

### خامساً: القوى الطفيلية والدولة

ثمة الكثير مما يشير الانتباه في شخصية القوى التي تطالب الدولة في البلاد العربية بالكف عن التدخل في الميدان الاقتصادي أو بـ «تحريره» من سلطانها. لم تنشأ هذه القوى - في القسم الأعظم منها - في بيئة الإنتاج والعمل الاقتصادي كفئات أو طبقات ورائها تاريخ من الاستثمار الخاص أو ذات سلطة اقتصادية حقيقية في المجتمع على نحو ما كان عليه دائماً أمر البرجوازيات في المجتمعات الغربية الحديثة والمعاصرة؛ وإنما هي قوى وفئات حديثة عهد بالتملك والاستثمار لأنها نشأت في أحشاء الدولة وفي أحضان القطاع العام، ونمت مصالحها الفئوية داخل بيئة الفساد السياسي والإداري والمالي مستفيدة من انعدام وجود مؤسسات الرقابة النيابية والإعلامية والشعبية أو من تعطيل سلطة الرقابة القضائية أو من غيابهما معاً. ثم لم تلبث أن تراءت لها الفرصة للانقضاض على بقايا سلطان الدولة

الاقتصادي ووراثه أملاكها تحت عنوان «الإصلاح الاقتصادي» وإطلاق المبادرة الحرة واقتصاد السوق والمنافسة. ولقد أذعنَت الدولة لمطالبها أخيراً تحت ضغط سياق اقتصادي وسياسي عالمي، من جهة، ثم بسبب نفوذ تلك القوى في الدولة التي هي منها، من جهة ثانية، فبدأت في بيع أملاكها وأملاك الشعب لهذه القوى الداخلية الجديدة المسلحة بالدعم الخارجي!

لا يتعلق الأمر في هذا التعيين بقوى الرأسمال الداخلي العربي التقليدية، أي بتلك التي كانت دائماً - ومنذ ميلادها الحديث - مرتبطة بنشاطات تجارية وصناعية وخدمية في عصر القطاع العام وسيطرة الدولة على معظم قطاعات الإنتاج (أعني البرجوازيات التجارية والزراعية والصناعية)، وإنما يتعلق بفئات كوَّنت رأسمالها من النهب والصفقات والعمولات والشراكات المموَّهة مع المستفيدين من إقطاعاتها الإدارية ولم تكوَّنه بالاستثمار ومن الاستثمار في قطاعات الإنتاج والخدمات شأن التي سبق ذكرها. إنها فئات طفيلية نمت سريعاً في بيئة داخلية متعفنة وكانت هي نفسها في أساس تعفُّنها بمقدار ما كانت ثمرة من ثمراتها المُرَّة. ولقد قدَّمت مساهمتها في إضعاف الدولة وفي إضعاف الاقتصاد معاً، ونتائج تلك المساهمة ممَّا يمكن اليوم معرفته من قراءة مشهد الأوضاع الاجتماعية القائم وما فيه من مفارقات صارخة: الغنى الفاحش والفقر المُدقع!

قد يَحييُ زمنٌ تُحاسبُ فيه هذه القوى الطفيلية على ما اقترفته أيديها في البلاد والعباد، ضدَّ الدولة والاقتصاد. لكنَّ الزمنَ اليوم - حتى اللحظة أعني - زمنُها. وهو زمنُها لأنه زمن وحشية رأسمالية زحفت على الكون كله في العشر الأواخر من القرن العشرين الماضي وما برحت تزحف. ولأنه زمن الإخفاق الاقتصادي العربي الذي أنتج هذه الفئات الطفيلية في امتداد إنتاجه الفقر والتميش الاجتماعي والفوارق الفاحشة بين الطبقات. ثم لأن الشكل الجديد من الرأسمالية التبعية في طور العولمة يقضي بالمزيد من تبديد القطاعات المنتجة (الزراعية، الصناعية) وقواها الاجتماعية (العاملة والمالكة) لصالح تركيز العمل والاستثمار في قطاعات طفيلية أو غير منتجة ومدوَّرة للربح (لأنها ربحية). لم يكن عَجَباً أو مدعاةً إلى العَجَب أن أكثر نشاط هذه الفئات الاستثماري يتركز في قطاع العقارات واقتصاد الرُّضا (السياحي) وخدمات تجارة الرفاه، هذا دون نشاط المضاربات ذي الأرباح الخرافية السريعة سرعة صعود هذه الفئات، والأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الموازي: تجارة

السلاح والمخدرات وما شاكل مما تفضحه مشاريع تبييض الأموال.

على أنه ليس من سبيل صحيح إلى محاسبة هذه القوى الطفيلية وأدوارها التدميرية إلا بمحاسبة الدولة والنظام السياسي في البلاد العربية على تفريخهما هذه القوى التي انقلبت على الدولة وبانت تنهش من بقايا لحمها وعظمها. ومحاسبة الدولة تعني شيئاً رئيساً: نقد سياساتها وأدائها في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي بحسبانها السياسات التي وقّرت البيئة الداخلية المتأسيبة لنمو هذه الحالات الطفيلية وتضخم مصالحها بإفراط أعجز الدولة - عند حدود انفلاته - عن أيّ ضبط أو ردع. ليس هذا مجال التفصيل في تحليل الديناميات المختلفة التي قادت المشروع التنموي للدولة في البلاد العربية (سواء في صورته «الاشتراكية» أو في صورته «الليبرالية») إلى الإخفاق المدوّي ثم إلى الفشل المروّع؛ غير أن التأمل في مشهد الفساد المعمّم في إدارات الدولة وفي القطاع العام، والتأمل في سوء التخطيط وما شابه من ارتجال، معطوفاً على التصرف المطلق في المال العام والموارد من دون رقيب أو حسيب وفي ضيعة مؤسسات الشعب وسلطانها الرقابية، كل ذلك وسواه يقدم مادة دسمة لتحليل مجرى السياق الذي انتهى بالدولة إلى ذلك الإخفاق الاقتصادي الذي أتى يُعلن عن إفلاس مؤسساتها الاقتصادية وعن عرضها للبيع بأبخس الأثمان المادية والمعنوية!

غير أن هذا النقد لا يستقيم من دون حساب حصّة العوامل الخارجية في المسؤولية عما لجّج الدولة من وهن وعمّا أصاب سلطانها الاقتصادي من تآكل وضُمور. من الصحيح تماماً أن يُقال إنها هيأت لفعل تلك العوامل الخارجية بيئة مناسبة لكي يكون تأثيره ناجعاً، وأنها - بسبب التعفن الذاتي - لم تُبدو ممانعات حقيقية لضغوط الخارج عليها. غير أنه من الصحيح أيضاً أن يقال إن التوازن كان مفقوداً بين قوة الضغط الخارجي الهائلة وبين قدرة الدفاع الذاتي. وهذه حقيقة تكاد تكون عامة سائر دول العالم التي كانت عرضة لذلك الضغط منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي. إن قراءة لإخفاق الدولة الاقتصادي لا تُلحظ الحقائق الجديدة التي نشأت، منذ ربع قرن، من قبيل عودة الليبرالية المحافظة إلى السياسة الغربية (= بدءاً بالحقبة الريغانية - الثاتشرية) وعودة الرأسمالية الوحشية في امتدادها؛ ولا تُلحظ الأدوار الامبراطورية الجديدة التي باتت تؤديها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) في تقرير مصائر دول وشعوب، وفي رسم

سياساتها الاقتصادية وإملائها على الحكومات في شكل توصيات برسم التنفيذ الإجمالي (وكلها سياسات تقود إلى تفكيك سلطة الدولة على الاقتصاد!)؛ ثم لا تُلحظ مفاعيل العولمة في بقايا الدولة وسيادتها الاقتصادية... (إن قراءة لا تلحظ ذلك) لا تملك أن تفهم الديناميات المختلفة التي قادت الدولة إلى حتفها الاقتصادي.

ما الذي يبقى للدولة بعد أن تنسحب من الميدان الاقتصادي؟ بل ما الذي يبقى للمجتمع بعد ذلك الانسحاب؟ إن التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي - اللذين بهما تُبنى الأوطان وتقوم الدول - لا يكونان إلا في كنف دولة تُلهف بالتنمية وتحمي الحقوق الاجتماعية. إن توقفت عن أداء هذا الدور، فانتظر الشر المستطير. ماذا يحدث اليوم غير ذلك؟

### سادساً: الدولة واجتماعيات الأمن

ما الذي يبقى من سلطان الدولة حين تستقيل - أو تقال - من وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكفل أمر الاقتصاد إلى القطاع الخاص؟ ماذا عسما تصبح حين تكف عن التدخل في السوق والأسعار أو عن دعم المواد الأساس للاستهلاك الشعبي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين ومنع الاحتكار والغلاء؟ وأي مرجعية اجتماعية تبقى لها حين تتوقف عن الاستثمار في البنى التحتية وقطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة وعن توفير فرص عمل للأيدي العاملة ولحملة الشهادات وخريجي الجامعات؟ وكيف سينظر إليها مواطنوها وهم يشعرون بأنها تخلت عنهم وتركتهم لقدرهم البائس يواجهون جشعاً رأسمالياً لا يرحم؟ إذا كان للدولة - في ما مضى - بعض هيبة وسلطان في الناس، فذلك لم يكن دائماً بسبب جيروتها والخوف العام منها، وإنما كان أيضاً - أساساً - بسبب نجاحاتها النسبية في إشباع قسم غير يسير من الحاجات الاجتماعية للشعب ولطبقاته المحرومة على نحو خاص.

نعم، حين كانت الدولة تسيطر على الاقتصاد وقطاعات الإنتاج لم تكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسنة بدرجة عالية، لكنها - قطعاً - كانت أقل سوءاً مما هي عليه اليوم ومما ستكون عليه غداً لو استمرت عملية النهب الاقتصادي الجارية. إذا كان التعليم قد انتشر في المدن والأرياف ولم يعد حكرًا لأبناء الطبقات الميسورة، فبفضل الدولة وسياسة تعميم التعليم

ومجانيته. إذا كانت المؤسسات الصحيّة قد توسّعت في الماضي وأنقذت حياة الملايين من المصابين بالأوبئة، فبفضل الدولة وسياسة التمريض المجاني. وإذا كانت شبكات المياه والكهرباء والصّرف الصحيّ قد توسّعت فوصلت إلى المدن الصغيرة وإلى القرى وبعض الأرياف البعيدة عن المراكز، فالفضل للدولة في ذلك. والفضل لها عظيم في توفير العمل لملايين العمال (في مصانعها) والموظفين (في إداراتها) وفي توسيع قاعدة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي الحديث. ذلك كان رأس مال الدولة المعنوي والأخلاقي في المجتمع. ما الذي يبقى لها بعد فقدانه؟!

لن يختلف المناهضون للدولة ولدورها الاقتصادي والمؤيدون لها ولذلك الدور أن من وظائفها التي لا تُنازع فيها حفظ الأمن واحتكاز القيام بأمره من دون سواها. وحسناً فعلوا إذ أجمعوا على ذلك. ولكن، هل هذا كلّ ما يبقى للدولة: أن تملك شرطةً ومحاكم وجيشاً كي تفرض الأمن الاجتماعي في الداخل وتحمي السيادة من الخطر الخارجي؟ ثم هل يقدّو معنى الأمن، في هذه الحال، معنى الرّدع أو معنى العقاب، وممّا مما يُقرضان بقوة القانون (وقد تلجأ إلى الزجر أيضاً لفرض القانون أو لفرض احترامه)؟ أين مصادر الأمن الحقيقية التي لا يكون أمنٌ بغيرها، أو التي قد لا يُحتّاج إلى الأمن - بما هو إكراه أو زجر أو عقاب - إن وُجدت؟

حتى مع التسليم بأن دوراً رئيساً يبقى للدولة في المجتمع - بعد أن تكف أدوارها الاقتصادية والاجتماعية - هو حماية أمن المجتمع وأمن الوطن، فإن النهوض بهذا الدور الحضري يمتنع من دون الخروج من المعنى الفيزيقي والإجرائي والأدواتي للأمن إلى إعادة بناء مفهوم الأمن (الاجتماعي والقومي) بما هو إشباع لحاجات أو توفير لها، وبما يقطع دابر العدوان أو انتهاك الحقوق والأملاك بين أفراد المجتمع. فقد يُولد اضطراب الأمن من وجود حاجات لا نجد سبيلاً إلى تحقيق نفسها تحقيقاً مشروعاً أو إنسانياً وعلى نحو يحفظ الكرامة، فتَميل إلى التحقق من طرق غير مشروعة. لا بدّ، إذن، عند التفكير في مسألة الأمن من التفكير في البنية التحتية للأمن، أي في ما يؤسّسه. ومن النافل القول إن هذه البنية التحتية ليست أمنية، أو ليست جهاز الأمن وأدواته وتشريعاته، وإنما هي - في المقام الأول - اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ها هنا يطالعنا سؤال إشكاليّ رئيس: هل أمن المجتمع والناس

والممتلكات الخاصة ممكنٌ من دون أمنٍ اقتصادي واجتماعي يمتصّ الحاجات ويرعى الحقوق ويخفف من حدة الأسباب التي تُنتجُ معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والبطالة والتهميش وانسداد الآفاق الاجتماعية أمام الناس؟ وهل الأمن الخارجي (للدولة والوطن) يتحقق فقط من طريق سيادة الدولة الترابية والسياسية وصون تلك السيادة من الخطر الأجنبي أم من طريق السيادة على الثروة والمقدّرات وتعظيمها من أجل حماية استقلالية القرار الوطني؟

ثمة درسٌ غنيٌ في الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر مفادُهُ أن جوهر الأمن القومي لأي مجتمع ولأية أمة ليس الأمن العسكري، حصراً، وإنما الأمن الاقتصادي والغذائي<sup>(٨)</sup>. فالدول والأمم لا تحمي سيادتها واستقلالها وإرادتها بالجيش فقط، وإنما بقدرتها الاقتصادية وبتماسك نظامها السياسي والاجتماعي الداخلي في وجه التهديدات الخارجية. وهي أيضاً لا تتعرض لفقدان سيادتها أو استقلال قرارها الوطني بالغزو العسكري الخارجي فحسب، بل أيضاً بالاستتباع السياسي من القوى الأجنبية وما تفرضه عليها إملاءاته من ارتهاق لإرادة الأجنبي وفقدان للقرار الوطني المستقل. وغالباً ما يقع ذلك حين يعجز مجتمعٌ عن تحقيق أمنه الاقتصادي والغذائي فيسقط تحت رحمة أو جحيم الديون والإملاءات والإذعان لمشیئة الخارج. هل حَمَى الجيش الأحمر بكل هيئته الاتحاد السوفياتي من الانهيار بعد أن اهترا وضَعُهُ الاقتصادي وتَعَفَّن داخلهُ الاجتماعي والقومي؟!

ليس هذا درساً في الأمن القومي (الخارجي) فقط، إنه كذلك بالنسبة إلى مسألة الأمن الداخلي: الاجتماعي والسياسي. إذا لم يكن في وسع المجتمع والدولة إشباع حاجات المواطنين، وتأمين مستقبل أبنائهم، ورفع سيف الحيف عنهم، وتمنيعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (إلى جانب السياسية)، وحماية تلك الحقوق من أي لونٍ من ألوان الثبيل منها...، فلن يكون في الوسع نهوضُ الدولة بواجب حفظ الأمن العام إلا بحمّات الدم وقوافل الشهداء ومواكب المعتقلين! وليس هذا من الأمن في شيء.

لا مناص من دور الدولة التنموي (الاقتصادي والاجتماعي). هذا دورٌ تزديه في المجتمعات المتقدمة في الغرب ولم تتنازل عنه أو تتراجع، فكيف

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الإله بلفريز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).

بمجتمعات متأخرة مثل المجتمعات العربية ما زال نصف سكانها أمياً، ورُبُّعُ أبنائها تحت خط الفقر. ومن دون هذا الدور التنموي - الذي لا يمكن أن تقوم به إلا الدولة - سيزيد الأمن الاجتماعي والسياسي تدهوراً، وسيُعسر عليها أكثر فأكثر أن تنهض بمهمة حفظه على الوجه المناسب. وحينها لن يكون في وسع الهراوات والقنابل المسيلة للدموع والتوقيفات الجماعية أن تُردَّ على صرخات الجوع ومشاعر الحرمان.



تُقَدِّمُ ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي، المتزايدة وقائعهما في المجتمعات العربية المعاصرة، مثلاً نموذجياً للظواهر التي تستدعي نمطاً من التفكير يُلحَظُ صلات الوُضُل فيها بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ويَضَعُ معالجتها عند نقطة تقاطع بين هذه الأبعاد كافة وبين النهج الأمني المألوف في النظر إلى هذه الظواهر وفي مقاربتها والرد عليها. نحن - هنا - إزاء ظاهرة تفرّد ببيان ما بين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي فيها وما بين الأمني من تَرايُطٍ أو تداخلٍ أو اتّصال. كان يجري التجاهل التام لمثل ذلك (الترايُط) في ما مضى - مقرونًا بتشديد مُبالغ فيه على المعالجة الأمنية للظاهرة - كما لو أن العنف والإرهاب لَيَسَا ناجمَيْن عن مقدمات سياسية ومجتمعية! غير أن الحدود المتواضعة لنجاحات المعالجة الأمنية للظاهرة، وتزايد الإدراك الفكري والسياسي لِتَشَابُكِ أبعادها وعناصرها وأسبابها من لدن المهتمين بتحليلها، لم يلبثا أن نَبَّها إلى الحاجة إلى إعادة النظر في العقيدة الأمنية التي وَجَّهَتْ سياسات الاستيعاب والمواجهة التي سَلَكَتْها النخبُ العربية الحاكمة في مقاربة الظاهرة. وهكذا بات من المألوف أن يقال - وعلى أوسع نطاق - إن المقاربة الأمنية للعنف والإرهاب ليست عَيبِيَّةً بالقضاء على الظاهرة، بل لا مناص من معالجة الأسباب التحتية والعميقة التي تولِّدُها.

لا بدّ من استدراك - هنا - للقول إن النزعة الأمنية الاستثنائية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وظاهرة العنف السياسي، لم تَنْتهِ تماماً أو تتراجع على نطاق واسع وبشكل حاسم، لكنها - قطعاً - تلَقَّتْ نكسةً مُوجِعةً في السنوات الأخيرة وفَقَدَتْ قدرتها على تبرير نفسها وشرعيتها أمام الرأي العام. لكن ذلك لم يحدث بسبب قناعات فكرية أو سياسية لدى أصحابها، وإنما نتيجة اصطدام

سياسة الاستئصال الأمني بجدار المستحيل ودخولها نفقاً مسدوداً<sup>(٩)</sup>. ومع أن الأعم الأغلب من الدول العربية، ومن النخب الحاكمة فيها، ما فتئ يسيروا في النهج الأمني الاستئصالي نفسه ويؤمنون عليه سبيلاً ناجحاً لإلحاق الهزيمة بقوى الإرهاب والعنف السياسي، إلا أن بعضاً قليلاً من الدول والنخب العربية باتت يسلم بالحاجة إلى مشروع مختلف لمقاومة الإرهاب والعنف يكون مدخله مقاومة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تولده.

ما يعنينا في موضوع الإرهاب - وسائر أشكال العنف السياسي - هو اتصاله بجملة عوامل مجتمعية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية) توفر لوجوده أو لزواله البيئة الموضوعية المناسبة. قد يوجد من الباحثين في الظاهرة من يشدد على العوامل السياسية<sup>(١٠)</sup> التي هي من نوع غياب الحريات والديمقراطية وهيمنة نزعات القمع والإقصاء السياسي ومصادرة المجال السياسي برمته و - بالتالي - دفع الحراك الاجتماعي إلى التعبير عن نفسه خارج القواعد المألوفة للسياسة، أي في صورة عنف مسلح. وقد يوجد منهم من يشدد على العوامل الثقافية والدينية<sup>(١١)</sup> التي هي من قبيل انتشار أفكار الغلو والنزعات الشمامية وفشل محاولات الإصلاح الديني وانغلاق باب الاجتهاد في الفكر الإسلامي. وليس هؤلاء وأولاء على خطأ في ما يذهبون إليه من تعليل. غير أن ذلك الضرب من التعليل (السياسي والثقافي - الديني) للإرهاب والعنف يحتاج بدوره إلى تعليل، أي إلى فهم الأسباب النحوية

(٩) لا يعبر مشروع «الوثام المدني» - الذي أطلقه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة - سوى عن ذلك الانسداد الذي كانت سياسة الاستئصال الأمني قد قادت إليه على نحو ما طُبق، منذ الانقلاب على المسار الديمقراطي وإزاحة الرئيس الشاذلي بن جديد في مطلع العام ١٩٩٢، في مواجهة الحركة الإسلامية. ومع أن أحداً لا يمكنه أن يبرر عنف الجماعات الإسلامية («الجيش الإسلامي للإنقاذ»، وخاصة «الجماعة الإسلامية المسلحة») طوال سنوات التسعينيات، إلا أن سياسات الاستئصال التي انتهجت من قبل «المجلس الأعلى للدولة» ثم في عهد علي كافي ومحمد بوضياف واليامين زروال لم تكن تقبل عنفاً عن العنف الإسلامي المسلح، ولعلها كانت مسؤولة عن تغذيته أحياناً. انظر: عبد الإله بلقزيز، عرس الدم في الجزائر (طنجة: منشورات شراع، ١٩٩٨).

(١٠) مثل برهان غليون، انظر: Burhan Ghalioun, *Le Malaise arabe: L'Etat contre la nation*, cahiers libres-essais (Paris: Ed. la Découverte, 1991), et

برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١).  
(١١) مثل رضوان السيد. انظر: رضوان السيد: سياسيات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧)، والصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧).

العميقة التي تجعل من بيئة سياسية غير ديمقراطية ومن بيئة ثقافية ودينية منغلقة عاملاً مساعداً في إنجاب تلك الظواهر. ولعلّه من غير الممكن فهم الظاهرة فهماً شولياً متكاملًا من دون حساب دور العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ذلك أنه ليس ثابتاً - من سوابق الواقع والتاريخ - أن جميع البيئات السياسية والديكتاتورية والبيئات الثقافية والدينية المنغلقة أنجبت حركات إرهابية، فقد نشأت حركات «الإرهاب الثوري»<sup>(١٢)</sup> - مثلاً - في الديمقراطيات الغربية، بينما أنتجت بيئات ثقافية ودينية منغلقة حركات التصوف والزهد والنسك: وهي أبعد ما تكون عن العنف وتقاليده.

والحق أن الدراسات التي أنجزت، في حقل علم الاجتماع السياسي، حول ظواهر الإرهاب والعنف السياسي في البلاد العربية والإسلامية المعاصرة (وأشمل تلك الدراسات أنجزه باحثون غربيون) نبّهت إلى الأثر الحاسم للأوضاع والبيئات الاجتماعية في انتعاش الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة (وهي - للتذكير - الفترة التي ستشهد إخفاق المشروع التنموي العربي وتراجع دور الدولة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي). لقد بيّنت بالقرائن ارتباط حركات العنف ببيئات اجتماعية مفقرّة ومهمّشة واتساع نطاق نفوذها وجمهورها الحركي في تلك البيئات. فالفقر والحرمان والتهميش والانسحاق الاجتماعي هي ما ولّد الظاهرة ونفّخ في روحها وليس أفكار الدّعاة وخطابات التجييش. بل إن فعلّ التحريض والتجييش نفسه ما كان ليمتلك كل تلك الطاقة المذهلة على التأثير في قطاعات عريضة من الجمهور لو لم يخاطب وجداناً حائقاً ومكلوماً بأوضاع اجتماعية مأساوية تدفع نحو كل أشكال قصوى من الرفض والنقمة والاحتجاج... وصولاً إلى الانتحار.

إن مقارنة ظاهرة العنف والإرهاب من مدخل التفكير في البنى والشروط التحتية (الاجتماعية - الاقتصادية) تقدم فرصة لفهم موضوعي صحيح للظاهرة بمقدار ما تُسدّد ضربة للمقاربة الأمنية الاستئنافية المدفوعة إلى جنونها الأقصى والمرتكزة إلى الفرضية الخاطئة عن انحراف سلوك ممارسي العنف والإرهاب، وإلى الفكرة الأكثر خطأ عن إمكانية تصويب ذلك الانحراف من طريق الرّدع الأمنيّ العنيف! إن الأمن الحقيقي هو عدم استخدام أدوات الأمن

---

(١٢) مثل منظمات «الأولوية الحمراء» في إيطاليا، و«بادر - ماينهورف» في ألمانيا، و«العمل المباشر» في فرنسا، و«الجيش الأحمر الياباني» في اليابان...

(إلا عند الضرورة القصوى)، أمن المجتمع بما هو إشباعٌ للحاجات، أي بما هو أمنٌ اقتصاديٌ وغذائيٌ واجتماعي. من دون تنميةٍ وتوزيعٍ عادلٍ للثروة، ومن دون تأمينٍ لحقوق الفئات الأقل دخلاً ولحقوق المَرمِيِّ بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج، لن يكون في وسع الأمن أن يحفظ أمناً. قد يَنشُرُ الرعب وينتقي ضحايا يحوّلهم إلى مُجَسِّم تمثيلي لما سَيَلْحَقُ الجميع، لكنه - قطعاً - لن يستأصل مشاعر الجُئق ورغبات الانتقام للنفس من الحرمان، ولن يمنع كثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب؛ بل هو قد يضيف سبباً جديداً إلى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون إلى العنف لتسويغ العنف وشرعّيته.